الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
Abbas Laghrour University –khenchela–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
"Faculty of Law and Political Science"
قسم الحقوق نيابة العمادة للدراسات ما بعد التدرج

رقمنة جهاز القضاء في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون إداري

إعداد الطالب:
***رحراح محمد إسلام**

إشـراف الدكتور:
***معمري عبد الرشيد**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعـــة	الصفـــة
د. زياد عادل	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د.معمري عبد الرشيد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
د.بشارة عبد المالك	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	ممتحنا مقررا

الموسم الجامعي: 2024/2023

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار طريقنا وأمدنا بالصبر لإكمال المشوار

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل المشرف الدكتور

"معمري عبد الرشيد"

الذي قدم لنا يد العون ولم يبخل علينا بتوجيهاته الخالصة وتعليماته العلمية ونصائحه المثمرة التي أفادتنا في موضوعنا فله منا جزيل

الشكر وفائق التقدير والاحترام

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا في إتمام مذكرتنا هذه سواء من قريب أو بعيد. كيفما كان ذلك إما بإعانة الكتب أو إرشاد أو حتى بالكلمة الطيبة وحسن المعاملة فلهم منا عبق وأجمل وأسمى وأغلى عبارات التحية وخالص الدعاء نتلوها لهم في ظاهر الغيب

الإهداء

بسم الله خالقي وميسر أموري وعصمت أمري لك كل الحمد والإمتنان

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندا

أهدي تخرجي إلى من أحمل إسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعض فضل الله ما أنا فيه يعود إلى أبي الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه "أبي الغالي"

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي "أمي الحبيبة" اتمنى أن يشفيك الله من كل سقم وأن يطيل الله في عمرك حبيبتي

وهذا الإهداء خاصة لجدتي بمناسبة تخرجي أطال الله في عمرك ورزقك كل الصحة والعافية

إلى إخوتي ولرفاق السنين ولكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق ممتن لكم جميعا ما كنت لأصل لولا فضلكم من بعد الله.

مقدمة

مقدمة

تعتبر العدالة من أهم القطاعات العمومية والدعامة الرئيسية الكبرى في البلاد كونها تساهم في تدعيم مقومات الدولة نظرا لما تقدمه للفرد والمجتمع، فعلى هذا نادى التشريع بضرورة إصلاح المنظومة القضائية كأولوية وطنية ومسعى الدولة الجزائرية.

ونظرا للاستخدام الواسع لتكنولوجيات الإعلام والإتصال كأجهزة الآلي والانترنت من قبل الإدارات العمومية والذي سهل عملية التواصل بين هذه الأخيرة والجمهور المستهدف بالخدمة العمومية تبنت الحكومات بوابات إلكترونية خاصة لتسهيل كل الخدمات العمومية وكذلك لترقية أداء المرفق العام ورقمنته.

والجزائر استوعبت أهمية التكنولوجيات الحديثة فسعت جاهدة لتبني مفهوم الإدارة الإلكترونية والتي تعرف بأنها "إطار عام ومنظومة تقنية متكاملة تختلف عن الممارسات التقليدية للإدارة العادية إذ أنها تشمل تحولا كبيرا في العمل يشمل الأنشطة الحياتية في الدول من بشرية واجتماعية واقتصادية وانتاجية للتطوير الداخلي لها ويهدف تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الإدارة التقليدية أصلا" وهذا من خلال إطلاقها لعدة مشاريع في في هذا المجال كمشروع الجزائر الإلكترونية الرامي إلى رقمنة العديد من القطاعات والمرافق العمومية، وسنها للعديد من القوانين ولعل أهمها هو الوصول إلى حكومة إلكترونية.

وتظهر أهمية رقمنة مرفق العدالة كون هذا الأخير من بين أهم المرافق الأساسية للدولة والذي يضمن استمراريتها بضمان تطبيق القانون ونشر العدل بين الناس، ولذلك كان من بين الأولويات الوطنية التي حرصت الدولة على تطويره وعصرنته لمواكبة التغيرات العميقة التي يعرفها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ونجد أن هذا التطور امتد إلى العمل القضائي، بحيث عد سببا من الأسباب التي أصدر على إثرها المشرع الجزائري قانونا لعصرنة العدالة سنة 2015 فقد اعتبر الخطوة الأولى

التي اعتمد فيها على بعض الأنظمة الإجرائية المستحدثة تسهيلا لعمله القضائي وذلك بتعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2015 بموجب الأمر 15-02 ثم تعديله لسنة 2020 بموجب الأمر 20-04.

ولعل أهم ما عدلت هذه القوانين هو التقاضي عن طريق استعمال المحادثة المرئية عن بعد، وهذه التقنية تتفق مع القاضي بصورته التقليدية، من حيث الموضوع والأطراف، ويكمن الإختلاف في طريقة تنفيذه والمتمثلة في استخدام الوسائط الإلكترونية لتجسيد إجراءات التقاضي عن بعد، فيكون من خلال استخدام جهاز كمبيوتر متصل بشبكة عنكبوتية أو بشبكة اتصال خارجي.

حيث تتم إجراءات المرافعة في نفس اللحظة رغم أن أطراف النزاع في أماكن متباعدة، فتسمع أقوالهم ويتم تبادل المذكرات بينهم أو بين ممثيلهم، وسماع الشهود واستجواب الخصوم، غير أن اللجوء إلى هذه التقنية وإن كان له الدور الفعال في تطوير العمل القضائي إلا أنه خلق عدة إشكالات قانونية تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة.

2. أهمية الموضوع

من خلال ما تم طرحه تكمن أهمية الموضوع من الناحية العلمية النظرية، مساعدة الرقمنة في دراسة كيفية تأثير التكنولوجيا على النظم القانونية والعدالة، وتطور العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع والنظام القضائي كما تفتح المحادثات المرئية عن بعد أنماط جديدة من التواصل بين المحامين والقضاة والمتقاضيين، أما من الناحية العملية التطبيقية تكمن في تسهيل الوصول إلى العدالة والمحادثات المرئية للمواطنين تتيح الوصول خاصة في المناطق النائية أو لذوي الاحتياجات الخاصة كما تساهم الرقمنة في تقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات القانونية وتسريع الإجراءات.

3. أسباب اختيار الموضوع

واختيار لهذا الموضوع راجع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية: السبب الرئيسي لاختياري لهذا الموضوع يكمن في الفضول العلمي الذي دفعني لاستكشاف هذا المجال الجديد والمتنامي وفهم التحديات والفرص التي يطرحها على نظام العدالة.

الأسباب الموضوعية: تكمن في الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في المجتمع مع انتشار التكنولوجيا الرقمية بشكل كبير في جميع جوانب الحياة، أصبح من الضروري دراسة كيفية تطبيقها في مجال العدالة لتحسين الخدمات وزيادة الكفاءة.

4. أهداف الدراسة

أولا: التعرف على مفهوم الرقمنة

ثانيا: تبيان كيف تم التوجه نحو تطبيق الرقمنة

ثالثا: إبراز مفهوم التقاضي الإلكتروني

رابعا: تجسيد تقنية المحادثة المرئية عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة

خامسا: التعرف على المحاكمة عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة

5. إشكالية الدراسة

على الرغم من الإمكانات الواعدة التي تقدمها تقنية المحادثات المرئية لدعم عملية رقمنة العدالة إلا أن تبني هذه التقنية يطرح العديد من التحديات، ليبقي الإشكال الرئيس المطروح حول:

إلى أي حد نجح المشرع الجزائري في تجسيد الرقمنة على جهاز القضاء وكيف ساهمت تقنية المحادثة عن بعد في ذلك ؟

6. المنهج المتبع في الدراسة

من أجل استفاء معالجة جميع عناصر الموضوع واعتبار لكون دراستنا تحتاج إلى جمع النصوص القانونية وتحليلها اتبعنا المنهج الوصفي عن طريق وصف النصوص القانونية التي تناولت رقمنة جهاز القضاء من خلال تجسيد فكرة المحاكمة المرئية عن بعد كنموذج لرقمنة جهاز القضاء.

7. الدراسات السابقة

تمت دراسة الموضوع من قبل عدة باحثين في دراسات مختلفة ارتأينا ذكر دراستين مهمتين هما كما يلي:

الدراسة الأولى: للأستاذ "**عرشوش سفيان**" و"**بدغيو أمال**" المعنونة التقاضي الإلكتروني ودوروه في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كورونا كوفيد 19 سنة 2021.

حيث أن دراسة الأساتذة عرشوش سفيان وبدغيو أمال تختلف مع دراستي في أنها خضعت إلى كيفية مساهمة التقاضي الإلكتروني في تسريع إجراءات التقاضي وتقديم الخدمات للمتقاضين بشكل أفضل من التقاضي التقليدي، في حين دراستي تناولت فيها مفاهيم أساسية عن الرقمنة وكيفية التوجه نحوها وتقنية المحادثة المرئية ودورها في رقمنة قطاع العدالة وبعدها مفهوم التقاضي الإلكتروني، وهنا يكمن التشابه في تطرق الدراستين إلى مفهوم وخصائص التقاضي الإلكتروني.

الدراسة الثانية: للدكتور "**عمار عبد الحميد**" المعنونة بـ استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية سنة 2018.

حيث أن دراسة الدكتور عمارة عبد الحميد تختلف مع دراستي في أنها لم تتطرق إلى تأثير تطبيق المحادثة على ضمانات المحاكمة العادلة، أما بالنسبة للتشابه فيكمن في استخدام تقنية المحادثة المرئية في المواد الجزائية.

8. صعوبات الدراسة

في إطار هذا الموضوع واجهتنا مشكلة واحدة وهي ضيق الوقت، لكن رغم هذا العائق حاولنا وتوصلنا بكل تواضع إلى إخراج هذا الموضوع الذي نأمل ان يكون على أحسن وجه.

9. خطة الدراسة

تتطلب الإجابة عن الإشكالية الواردة أعلاه تقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول متعلق بـ الإطار المفاهيمي للرقمنة والذي بدوره تناولت فيه ثلاث مباحث الأول متعلق بمفهوم الرقمنة أما فيما يخص المبحث الثاني تطرقت فيه إلى التوجه نحو تطبيق الرقمنة في في حين إقتصر المبحث الثالث على التقاضي الإلكتروني، في حين إشتمل الفصل الثاني على رقمنة جهاز القضاء (المحادثة عن بعد نموذجا) كذلك إشتمل على مبحثين تناولت في المبحث الأول تقنية المحادثة عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة والمبحث الثاني المحاكمة عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة.

وقد خلصت الدراسة إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقمنة والتقاضي الإلكتروني

إن زيادة الأنشطة والخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية وأهميتها، تقتضي ضرورة التحول من أسلوب الإدارة الإلكترونية، من خلال استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة، ونظرا لكون جهاز العدالة القائم على فكرة تحقيق العدل ومبادئ الشرعية أحد الركائز الأساسية لإرساء دولة القانون، بالإضافة لكونه أهم مرفق عمومي يكفل له الدستور الاستقلالية وفقا لمقتضيات المادة 165 من التعديل الدستوري لسنة 2020، لذا عملت الجزائر منذ 1999 على السير الحسن لهذا المرفق إلى غاية إصدار قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، بالتالي تهيئة بنية رقمية بإدخال تقنيات الإدارة الإلكترونية له كوسيلة لترشيد العمل القضائي ووصولا لاستيراتيجية مشروع مشروع القضاء الإلكتروني في الجزائر لسنة 2020، الهادف للرفع من المستوى الخدماتي لمرفق القضاء برمته ومحاربة معالم البيروقراطية التي أثقلت كاهل الأشخاص الوطنية منها والأجنبية، وبناء على هذا الطرح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

المبحث الثاني: التوجه نحو تطبيق الرقمنة

المبحث الثالث: التقاضي الإلكتروني

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

تعتبر الرقمنة من أهم متطلبات الحياة الإدارية في وقتنا الحالي، بل أصبحت من الضروريات الحتمية، نظرا لما يتميز به عصرنا الحالي من سرعة في الاتصالات، وكثرة التعامل مع الأجهزة الإلكترونية من حواسيب محمولة ولوحية، وهواتف ذكية، وتعتبر الدول العربية ومنها الجزائر من الدول التي تسعى لإثبات نفسها أمام دول العالم المتقدم في جانب الرقمنة،وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف الرقمنة (المطلب الأول)، فوائد وأشكال الرقمنة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الرقمنة

يتجلى دور الرقمنة في القضاء على المحاباة والمحسوبية وتفضيل أشخاص على أشخاص آخرين آثناء آداء الخدمة الإدارية، وعليه سنتطرق إلى التعريف اللغوي للرقمنة (الفرع الأول)، وكذا التعريف الإصطلاحي (الفرع الثاني)، وخصائص الرقمنة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: التعريف اللغوي

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخلط، ويقول ابن منظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل كتاب مرقوم "كتاب مكتوب والمرقم القلم... والرقم: الكتابة والختم، والرقم: ضرب مخطط من الوشي، ورقم الثوب يرقمه ورقمه خططه.[1]

[1]– بشير إبرير، اللغة العربية ومتغيرات الرقمنة، مقال منشور في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد 19 العدد 1، جامعة باجي مختار، عنابة، 2023، ص 14.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

تتنوع المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة وفقا للإطار أو السياق الذي يستخدم فيه المصطلح، الرقمنة هي عملية يتم من خلالها تحويل الوثيقة من شكلها التقليدي الذي هو عبارة عن ورق مكتوب أو مرسوم أو مصغر فيلمي إلى ملف صورة مرقمنة يمكن قراءتها بواسطة الكمبيوتر، وتتكون هذه الصورة المرقمنة من واحدات أو نقاط تسمى البيكسل Pixels، يحدد عددها في البوصة المربعة دقة وتصميم الصورة Resolution، من حيث الوضوح، أما عددها الإجمالي فيشكل ما يعرف بحجم أو وزن الصورة وهو العدد الذي يلزم لتحويل الصورة إلى شكل رقمي، ويتم تخزين الصور المرقمنة بعد ذلك على وسائط متعددة أكثرها شيوعا الوسائط الممغنطة (مثل الأشرطة والأقراص الممغنطة) أو الوسائط الضوئية.[1]

كما تعرف الرقمنة بأنها نظام متكامل يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال إدارية تقوم بها التكنولوجيا الرقمية والحديثة، فهي استراتيجية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين، والمؤسسات والزبائن، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية في إطار إلكتروني حديث، من خلال إستغلال أمثل للوقت والجهد.[2]

كما عرفها الأستاذ محمد فتحي عبد الهادي على أنها: " عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور (الصور الفوتوغرافية، والإيضاحية، والخرائط) إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة الحاسب الآلي، وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية المستمرة

[1]– سليم مزهود، مفهوم رقمنة الأرشيف التاريخي وأهمية اكتساب مهاراته، مقال منشور في مجلة ببليوفيليا الدراسات المكتبات والمعلومات، المجلد 2 العدد 8، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ميلة، الجزائر، 2020، ص 133.

[2]– دندن جمال الدين، آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مقال منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلدد 6 العدد خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2023، ص 58.

إلى إشارات رقمية نابضة، وفي علم المكتبات والمعلومات بقصد بالرقمنة عملية إنشاء نصوص رقمية من الوثائق التناظرية".[1]

كما تشير عبير سلامة إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل صورة أو إشارة (عادة ما تكون تناظرية) إلى مجموعة منفصلة من النقاط، القيم، لتكون نسخة رقمية من مصدر رقمي مرئي، أو مطبوع، أو مسموع.[2]

الفرع الثالث: خصائص الرقمنة

سنورد خصائص الرقمنة على النحو التالي:

- **غير ورقية: (صفر ورقة):** ساهمت في دوام سير العمل الحسن والعادي خاصة في أزمات استثنائية كجائحة كورونا وأزمة طبيعية كالقوة القاهرة.
- **أنها إدارة دون مكان:** وتعتمد في الأساس على الهاتف الدولي الجديد، والمؤتمرات الإلكترونية والعمل من بعد من خلال المؤسسات التخيلية، وهي مواقع متاحة عبر الانترنت أو عبر أجهزتها المتواجدة في أماكن مختلفة، وأن وصلات شبكاتها الداخلية أو وصلات شبكة الانترنت ليست بحاجة إلى مباني لاستعاب موظفيها وملفاتها، وإنما مكان محدود لاستعاب بعض أجهزة الحاسوب ولواحقه.[3]
- **أنها إدارة دون زمان:** لا تتقيد بمدة العمل القانونية ولا أيام العمل بل تعمل في أي وقت وتستجيب بسرعة لطلبات المواطنين وعموما الأشخاص وتوجيهات السلطات العمومية.

---

[1]– شلغوم سمير، الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد خاص، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس بالمدية، 2020، ص 150.

[2]– بريزة بوزعيب، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مقال منشور في مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولجية والتنمية الادارية، المجلد 5 العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022، ص69.

[3]– خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندارية، مصر، 2010، ص 53.

- **رفع مستوى أداء الخدمة مع المرونة:** سهولة وسرعة وصول التعليمات والمعاملات الإدارية للموظفين والمواطنين، والمرونة الفائقة في التعامل مع المعلومات والتحديث الدوري لها، هذا بفعل إمكاناتها التقنية والاستجابة السريعة متجاوزة كل الحدود الزمانية والمكانية وصعوبة الاتصال لتقديم الخدمات بأفضل الطرق.[1]

- **تتنافى مع الفساد والغش:** في ظل الرقمنة يتم إنجاز المعاملات بطريقة إلكترونية حيث يمكن لطالب الخدمة استخدام مواقع الكترونية الخاصة بجهة الإدارة وتحديد الخدمة المطلوبة وإتمام مراحلها وإجراءاتها والتكلفة المقررة للحصول عليها.[2]

- **السرية والخصوص:** توفر الرقمنة السرية والخصوصية للمعلومات المهمة لما تملكه هذه الأخيرة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة وعدم اتحاتها ومنع الاختراق للحصول على البيانات المطلوبة إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ تلك المعلومات. [3]

- **تحقيق الشفافية والوضوح الإداري:** تحقيق المؤسسات المتحولة رقميا الشفافية والنزاهة نتيجة لوضوح الأدوار والمسؤوليات والأهداف، وإتخاذ العديد من القرارات يوميا دون اعتماد التسلسل الهرمي التقليدي.

كما يحقق الوضوح الإداري والشفافية إمكانية الاتصال والتنسيق والتنظيم بين الواحدات الإدارية من اجل حسن التخطيط وسرعة اتخاذ القرارات دون تضارب، مما يجنبنا العديد من المشاكل التي ترسخت في الإدارة العمومية والتغلب عليها مع إحساس

---

[1]– بريزة بوزعيب، مرجع سابق، ص 54.

[2]– عبد العالي حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 36.

[3]–بلكعيبات مراد، الإدارة الجزائرية والرقمنة ودورها في تطوير الاستثمار، مقال منشور في مجلة المفكر، المجلد 18 العدد 1، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2023، ص 37.

المواطن بالأمان وازدياد ثقته في الإدارة لإعمالها على تحقيق مبدأ المساواة أمام الإدارة لانجاز أي إجراءات.

- **تخفيض التكاليف:** لإنشاء مشروع إدارة إلكترونية يتطلب الأمر مبالغ كبيرة في شراء الأجهزة والمعدات وإعداد البرامج الخاصة وتوفير وتأهيل العاملين لتقديم الخدمات عن طريق الإلكتروني، وبعد ذلك تقل تكلفته كثيرا عن أدائها بالطريقة التقليدية.[1]

المطلب الثاني: أشكال وفوائد الرقمنة

يقدم التحول الرقمي فوائد وأشكال عديدة ومتنوعة للطرفين، سواء للحكومة أو القطاع الخاص وأيضا الحاصل، حيث يوفر الكثير من الجهد والمال بشكل كبير، كما أن له مميزات كبيرة في تحسين كفاءة العمل والتشغيل، ويساعد في تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة. سنعرج من خلال هذا المطلب على أشكال الرقمنة (الفرع الأول)، وكذا فوائد الرقمنة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أشكال الرقمنة

تأخذ الرقمنة عدة أشكال منها:

- **الرقمنة في شكل صورة:**

تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كلا من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم لا النصية، وتشمل عدة نقاط تدعى بيكسال وهي كما يلي:

- **أحادي بايت 1 أبيض وأسود**

[1]– بلكعيبات مراد، مرجع سابق، ص 38.

تمثل بباية واحد بقيمتين أبيض وأسود، طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ وسهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح وصعبة في التعامل مع الوثائق القديمة، التي تعرضت للرطوبة، والتلف من طرف الماسح الضوئي.

- **8 بايت لصورة مستوى رمادي**

يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة أكبر على مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القديمة جدا عكس أحادي بايت.[1]

- **24 بايت أو أكثر لصورة ملونة**

هو الأخر يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة كبيرة في الذاكرة، إلا أنه يختلف عنه كون أن 1 بيكسال يقابله في الترميز ثلاثة ألوان (أحمر، أخضر، أزرق) وكل لون يرمز بعدد معين من البيتات، وهذا لنوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.

الرقمنة في شكل نص

يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الإلكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة وفي صورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعديل وتصحيح الخطأ.

الرقمنة في شكل اتجاهي

ويعتمد على العرض باستعمال الحاسبات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي، وبتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة، يعتبر pdf شكل من أشكال الذي يحفظ المادة التي يتم تبادلها.[1]

[1]– بن داوي هشام، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص قانون عام إقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022/2021، ص 14.

الفرع الثاني: فوائد الرقمنة

سنذكرها على النحو التالي:

- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها.
- سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها.
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل عنها.
- الحصول على المعلومات بالصوت والصور بالألوان أيضا.
- نقص تكاليف الحصول على المعلومات.
- إمكانية وجود نقد المصادر والمواد المعلوماتية.
- التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت، الصور، الفيديو.[2]
- تحسن من الكفاءة التشغيلية وتنظيمها.
- تعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- تخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات.[3]

---

[1]– بن داوي هشام، مرجع سابق ص 15.

[2]– بريزة بوزعيب، مرجع سابق، ص 73.

[3]–الشيكر أيوب، دريوش نور الهدى، مسراتي خولة، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5 العدد 2، جامعة البليدة، الجزائر، 2022، ص 97.

المبحث الثاني: التوجه نحو تطبيق الرقمنة

التحول من الإدارات الإلكترونية ليس فقط أساسها الحاسبات وشبكة الانترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب الفنية رغم كونها عناصر أساسية ومهمة للإدارة الإلكترونية، ولكنها في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة لغرض تحقيق مسؤوليتها الرئيسة وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان في العمل.

المطلب الأول: دوافع ومتطلبات التحول نحو الرقمنة

إن التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية حتمية تفرضها التغيرات العالمية والتقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، وعليه سنتطرق إلى دوافع التحول نحو الرقمنة (الفرع الأول)، ومتطلبات التحول (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية

تنحصر الدوافع الداعية إلى التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

أولا- الدوافع التقليدية

وتتمثل فيما يلي:[1]

1. التخلف والتعقيدات الشديدة في مستوى أداء الخدمات العامة وطريقة تقديمها، مما يؤدي خلق أزمات على مستوى الإدارة.

[1]- عقبي أمال، الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص حقوق، إشراف الدكتور فريدة مزياني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الحاج لخضر، 2021/2020، ص 85.

2. القصور في كفاءة الأداء بالإدارات المحلية، نتيجة التهاون في أداء الواجب الوظيفي، وانحطاط الأخلاق لدى بعض الموظفين.

3. تجاهل بعض الموظفين والقائمين على أداء الخدمة بفن التعامل مع المواطن وحسن معاملته كتصرف إداري ناجح لتحسين صورة الإدارة.

4. كثرة الشكاوى من طرف المواطنين والمستفيدين من التسيب الوظيفي في الحضور والخروج دون احترام للمواعيد الرسمية.

5. التعقيدات الإدارية وانتشار البيروقراطية الإدارية مما يعطل العمل الوظيفي.

6. تعدد القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم العمل الإداري، مما يساهم في إنخفاض كفاءة العمل الإداري، وتعطيل أداء جيد للخدمات.

7. التعلل في أكثر الأحيان إن لم يكن دوما بتعطل الأجهزة الإدارية، أو نقص الموارد والإمكانيات المادية والبشرية.[1]

ثانيا- الدوافع الحديثة

وتتمثل فيما يلي:

1. التقدم الكبير في تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وتطبيقاتها على نظريات الإدارة.

2. ترابط المجتمعات الإنسانية في ظل التوجهات العولمة، حيث ساعدت هذه الأخيرة على دفع الإدارات والوحدات إلى محولة الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة في

[1]-عمر حويتة، سماح عوايجية، نبيلة بن مسعود، التحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر الواقع والتحديات، مقال منشور في مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 11، جامعة أحمد دراية، أدرار،2023، ص 59.

مجالات الحاسب الآلي والإنترنت من أجل تحسين من جودة الخدمات المقدمة وتكاليف أقل.

3. ظهور حركات الإصلاح الإداري، تتلاءم مع سياسات هادفة وفعالة لتقديم الخدمات من خلال الوسائط الإلكترونية.

4. التعامل دون الكشف عن هوية المتعاملين.

5. انتشار الثقافة الإلكترونية والاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، فالطابع العالمي أو الدولي للخدمات الإلكترونية، وانتشار وتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية في كثير من الواحدات المحلية أو المؤسسات الإدارية العمومية والمجتمعات يحتم على كل الدول مواكبة هذا التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف، في عصر انتشرت فيه التكنولوجيا الحديثة، ومكنت من سهولة التعامل مع التقنية الرقمية.

6. التحولات الديمقراطية وما رافقها من متغيرات لحركات التحرر العالمية التي ساهمت في المزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة في إحداث تغيرات جذرية في البناء المجتمعي والأنظمة السياسية.[1]

الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية

الإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فإن مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات سنتطرق إليها على النحو التالي:

[1]– بوحنية قوى، عبد المجيد رمضان، الإدارة الإلكترونية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5 العدد 1، جامعة مرباح ورقلة، 2016، ص 7.

1. المتطلبات الإدارية

أ. وضع استراتجيات وخطط التأسيس

يعد التخطيط أولى العمليات الإدارية، حيث يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة حول ما يسمى بمشروع الإدارة الالكترونية، هذا الأخير الذي يتطلب تحديد منطلقاته وأبعاده والأهداف المرجوة منه، مع تحديد الأدوار التي يمكن أن يؤديها هذا المشروع بالنسبة للأفراد أو المنظمات أو للمجتمع ككل.

ب. القيادة والدعم الإداري

تعد القيادة الإدارية من أبرز العوامل التي من شأنها أن تساهم في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك لما لها من قدرة على توفير البيئة المناسبة للعمل، فوجود القيادات الواعية المتحمسة يؤدي إلى تطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة.[1]

ج. متطلب الإصلاح الإداري

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتوجب إحداث تغيير أو ما يسمى بالإصلاح على المستوى الإداري، وذلك عن طريق إحداث وظائف إدارية جديدة تتلاءم مع هذا الأسلوب الإداري الحديث (خبير تأمين المعلومات، مشغل البرامج الإلكترونية)

د.**التدريب وبناء القدرات:** ويشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أدوات وأنظمة الحاسب الآلي المستخدمة في إدارة وتوجيه "الإدارة الإلكترونية" بشكل سليم ويفضل أن ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة أو من داخل المنشأة (من خلال إدارة تقنية المعلومات)، أضف إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين أيضا.

[1]– وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مقال منشور في مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 7 العدد 2، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021، ص 171.

هـ. **توافر مستوى مناسب من التمويل:** بحيث يمكن تمويل (الحكومة والمنظمة) من إجراء صيانة دورية للأجهزة والأنظمة من جهة وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال المهنية من أجل مواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا و "الإدارة الالكترونية" على مستوى العالم.[1]

و. **تهيئة المنظمة من نموذج الأعمال التقليدية إلى نموذج الأعمال الإلكترونية**

إن نجاح عمل الإدارة الإلكترونية في توفير متطلبات العمل الإلكتروني يتوقف على صياغة وتطبيق مفاهيم جديدة ووسائل مبتكرة، تساهم جميعها في تهيئة المنظمة والعاملين فيها للانتقال إلى نموذج الأعمال الإلكترونية، أو كحد أدنى إلى إضافة قنوات جديدة لتوزيع الخدمات والتسهيلات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت وأنماط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن تهيئة المنظمة إلكترونيا لا يمكن أن يتحقق من دون تغيير جوهري يتضمن أربع مداخل متكاملة هي:

- ❖ تطوير وتطبيق إستراتجية الأعمال الالكترونية.
- ❖ تنمية الموارد الالكترونية.
- ❖ ابتكار الثقافة الالكترونية.
- ❖ استقطاب ورعاية صناع المعرفة.[2]

[1]– بوعنينبة وهيبة، سعد قرمش زهرة، سلامة وفاء، متطلبات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها، مقال منشور في مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية، العدد 7، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2021، ص 114.

[2]– صفية زادي، تأثير الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية، مقال منشور في مجلة تاريخ العلوم، المجلد1 العدد 8، جامعة بجاية، 2017، ص 282.

2. المتطلبات البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق نجاح أي مشروع، حيث له أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، فهو المنشئ والمطور لها فهي تبدأ من العنصر البشري وإليه تنتهي، حيث تتمثل البنية التحتية للأعمال الإلكترونية في الملكات العلمية والفنية والمهارات المؤهلة لتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الإلكترونية سواء تلك المرتبطة بالبنية التحتية الصلبة (تأسيسات، توصيلات، تشبيك تصليحات، تطويرات لاحقة) أو البنية التحتية الناعمة (تقديم خدمات، استشارات، نماذج أعمال جديدة برمجيات، تطبيق...).[1]

3. المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

إذ يشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساندة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الالكترونية.

4. المتطلبات التقنية

تعتبر الأجهزة والتقنيات الركيزة الأساسية اللازمة لإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية، حيث يتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونيا، مع ضمان سريتها ودقتها إضافة إلى تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية.

أ. **البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية:** وتتمثل في كل التأسيسات والتوصيلات سواء كانت سلكية (أرضية) أو سلكية إضافة إلى أجهزة الحاسوب والشبكات المعلوماتية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية وتبادل الأفكار إلكترونيا.

[1]– وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، مرجع سابق، ص 173.

ب. **البنية التحتية الناعمة للأعمال الالكترونية:** وتتمثل في مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم إنجاز وظائف الأعمال الإلكترونية من خلالها.[1]

ج. **تقنيات الاتصالات:** حيث تعتبر العصب المحرك للقيام بالعمل الإلكتروني وذلك من خلال دورها المتمثل في نقل المعلومات عبر المواقع المختلفة، وتتكون من عنصرين رئيسيين مختلفين هما:

- **قنوات الاتصال:** تمثل الوسيط الناقل للمعلومات من موقع إلى آخر، سواء عبر القنوات السلكية والمتمثلة في الأسلاك النحاسية أو خطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعة عالية أو عبر القنوات اللاسلكية والتي منها الأرضية (المايكرويف) أو بالقنوات الفضائية التي تعمل من خلال أقمار الاتصال والتي تعرف بالأقمار الصناعية.

- **محطات الاتصال أو إعادة الإرسال والتحكم:** وتمثل العنصر المتحكم بنقل المعلومات وتتكون من مكونات إلكترونية مختلفة قد توجد كليا أو جزئيا في المحطات المختلفة تبعا لوظائف المحطة ومن هذه المكونات: أجهزة تختص بالإرسال والاستقبال وهناك أيضا أجهزة المضاعفة والتوجيه التي تعمل على تجميع المعلومات من مصادر مختلفة وإرسال عبر قناة واحدة، إضافة لتوجيه المعلومات عبر أفضل الطرق بين المرسل والمستقبل.[2]

[1]– بشرى عبد العزيز العبيدي، مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية وأثرها في درجة تطبيقها، مقال منشور في مجلة المنصور، العدد 22، 2014، ص 72.

[2]– بوعنينبة وهيبة، سعد قرمش زهرة، سلامة وفاء، مرجع سابق، ص 117.

5. المتطلبات الأمنية

بالرغم من التقدم التكنولوجي والمعرفي الذي تم التوصل إليه إلا أن التحدي الكبير يكمن في المحافظة على سرية المعلومات وتخزينها إلكترونيا وإتاحتها للجميع بشكل متساوي ومن بين الإجراءات التي تستلزمها الإدارة الإلكترونية لتحقيق هذا المطلب ما يلي:

- ❖ وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الانترنت.
- ❖ وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.
- ❖ تطوير أدوات تشفير البرمجيات الحديثة للمحافظة على الخصوصية، وخاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمات الإنترنت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.

أما ما يتعلق بإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في البيئة العربية يتطلب ما يلي:

- ❖ تطوير إستراتجية تنمية معلوماتية عربية للتحول إلى اقتصاد المعلومات والمعرفة.
- ❖ إعادة هيكلة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات ويشمل البنية الأساسية كلا من البنية التقنية والمعلوماتية وتضم هذه البنية الموارد البشرية التي تعمل في حقل المعرفة والمعلومات.
- ❖ إعادة هندسة استراتجيات التعليم في العالم العربي، لكي يستطيع مواكبة الفرص الثمينة التي تنبثق عن اقتصاد المعرفة، وفي مقدمتها بناء القوة الحضارية من خلال الابتكار العالمي الفكري والإبداع الثقافي والحضاري.

- ❖ توفير البيئة القانونية والتشريعية للإدارة الإلكترونية، الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، حيث أن الهيكل القانوني والتشريعي الحالي في بعض الأقطار العربية لا يلبي احتياجات ومتطلبات العمل الإلكتروني.
- ❖ وضع خطط عمل لتقليص الفجوة الرقمية العربية بين الأقطار العربية وفي داخل كل قطر عربي.[1]

المطلب الثاني: مراحل تطبيق الإدارة الالكترونية (الرقمنة)

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مبادئ ومراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية على النحو التالي:

الفرع الأول: مبادئ الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مبادئ عديدة تقوم عليها سنذكرها على النحو التالي:

أولا- إعادة هندسة العمليات: يقصد بمفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية إعادة تصميم جذري لعمليات الأعمال لتحقيق تحسينات جوهرية في معايير الأداء كالتكلفة والجودة والسرعة وغيرها.

إعادة التفكير بصورة جذرية لكافة أدوار ووضائف الإدارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك تؤمن إعادة هندسة إجراءات الخدمات الحكومية وتصميم طرق أداء العمل وإعادة التفكير بمهام ووظائف الأقسام الواحدات الفرصة أمام الإدارات الحكومية من أجل النظر في الخدمات المقدمة من قبلها.[2]

[1]- وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، مرجع سابق، ص 175.

[2]- قروش عيسى، دروس في مقياس الإدارة العمومية الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 21.

ثانيا- وجود رؤية إستراتجية للحكومة: لابد من وجود رؤيا بعيدة المدى لمرافقة مشروع الإدارة الإلكترونية تحكم سير العملية في ضوء خطة إستراتجية شاملة والأهداف المحددة ودقيقة قابلة التحقيق خلال المدى الزمني المستهدف.[1]

أولا- تقديم خدمات ذات جودة: لأن التعامل مع المواطن على قدر كبير من الحساسية، فالوضع يتطلب خلق بيئة عمل ذات جودة وكفاءة عالية، بالتركيز على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول الملائمة وتوطين مواقع الضعف والقضاء عليها واستخلاص مواقع القوة والاستمرار عليها وتطويرها.

ثانيا- التركيز على النتائج: ويقوم على أساس تجسيد الأفكار على أرض الواقع لأن المواطن لا يهتم بفلسفة الأفكار بالقدر الذي يهتم فيه بالملموس منها، وذلك من خلال تخفيف الأعباء الإدارية عنه وتوفير خدمة إدارية على مدار الساعة وانجاز العمل بكفاءة عالية.[2]

ثالثا- خدمات سهلة ومتاحة للجميع: فتقنيات الإدارة الإلكترونية متاحة للجميع، في البيت والمكتب والمدرسة، وبالتالي بإمكان كل مواطن التواصل لتلبية حاجاته من منطلق سهولة الاستعمال وربط الاتصال بين الجمهور والإدارة الحكومية.

رابعا- التطور المستمر: وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، بما أنها تسعى دائما إلى مواكبة العصر والتطور الذي لا ينفك يطلعنا على الجديد يوميا.

خامسا- خفض الجهد والتكاليف: إذ أن تعدد المنافسين والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لخدمة الزبون وبأقل التكاليف وعلى أوسع نطاق تعتبر من المبادئ الأساسية التي تتبناها الإدارة الإلكترونية.

---

[1]- قروش عيسى، مرجع سابق، ص 21.

[2]- ياسمينة بغريش، الإدارة الإلكترونية بين الدوافع والأهداف، مقال منشور في مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 13، قسم الاجتماع، جامعة قسنطينة2، 2017، ص 389.

الفرع الثاني: مراحل التحول إلى الإدارة الإلكترونية

تمر عملية التحول عبر المراحل الأساسية التالية:

أولا- مرحلة الميلاد

وتتمثل هذه المرحلة بدخول الحواسب الآلية ويتم فيها تطوير أنظمة العمل داخل الإدارات من خلال البرامج التي سهلت عمل الموظف العادي إلى حد كبير، وتقتصر هذه المرحلة على حفظ البيانات وتحديثها وعرضها بطرق تتلاءم ومتطلبات المواطن،[1] ويقتصر دور الإدارة في هذه المرحلة على عرض المعلومات وما لديها من بيانات ولا تستطيع الإدارة تقديم خدمات للمواطن للاستعلام عن فواتير الهاتف أو مخالفات السيارات عبر الهاتف وقد تسمى هذه المرحلة في بعض الكتب مرحلة التوسع في نشر المعلومات الإدارية والوصول إليها عبر الويب.

ويتم إتباع بعض الخطوات المهمة في هذه المرحلة التي يحتاجها المواطن والإدارات العمومية من خلال موقع الويب على شبكة الإنترنت والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- البدء بإعداد إستراتجية واضحة وإدخال وحفظ البيانات والمعلومات على الخط وإتاحتها.
- تكلف مصالح الإدارية ودوائرها بنشر معلومات محددة ذات قيمة للمستخدمين في الحياة اليومية.
- التركيز على المحتوى الذي يدعم باقي الأهداف الخاصة بالتنمية والإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات، والبحث المستمر في النتائج الممكنة.

[1]- صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 79.

[2]- عقبي أمال، مرجع سابق، ص 87.

ثانيا- مرحلة التصعيد

قد صممت هذه المرحلة بشكل يراعي الجانب الأمني للمعلومات ويصبح التوقيع الإلكتروني ضروريا للتحول القانوني للمعاملات وتتسم هذه المرحلة بالخصوصية والشخصية، مع إمكانية لمستخدمي هذه المرافق العامة إرسال استمارتهم لمجالاتها آليا عن بعد بالبريد الإلكتروني.

علما بأن الخطوات الضرورية لهذه المرحلة تتم على النحو التالي:

- إشعار طالبي الخدمة الحاليين والمتوقعين بأهمية القضايا المطروحة عبر إعلامهم بالإجراءات التي تم اتخاذها على الخط.
- تبسيط الإجراءات وتجزئتها إلى مكونات سهلة الفهم.
- تشجيع المستفديين على المشاركة التعاونية في الأمور المطروحة مثل توفير المعطيات والمعلومات باعتبارها ملكية عامة.

ثالثا- مرحلة الذروة والتكامل

توفر هذه المرحلة الكثير من الوقت والجهد وبشكل سلس وسهل ودون الحاجة إلى مشاكل حيث يستطيع استخدام الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق أو الاستمارات وغيرها دون الحاجة إلى التنقل إلى الإدارة المعنية، وقد صممت هذه المرحلة بشكل يراعي الجانب الأمني للمعلومات ويصبح التوقيع الإلكتروني ضروريا للتحول القانوني للمعاملات وتتسم هذه المرحلة بالخصوصية والشخصية، مع إمكانية هذه المرافق إرسال استمارتهم لمجالاتها آليا عن بعد بالبريد الإلكتروني.[1]

[1]- قروش عيسى، مرجع سابق، ص 38.

المبحث الثالث: التقاضي الإلكتروني

تستخدم الحكومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير وتحسين أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء داخل المؤسسات الحكومية ذاتها أو في تعاملاتها مع المواطنين، بما يمكن من تسيير وتسهيل إجراءات تقديم الخدمات، بحيث تصبح أكثر كفاءة وفاعلية، مع ضمان تقديم كافة الإحتياجات من المعلومات للمواطنين عن الخدمات والقوانين واللوائح والتشريعات عبر شبكة الأنترنت، ويشكل التقاضي الإلكتروني أحد التطبيقات الحديثة للحكومة الإلكترونية نحو عصرنة العدالة. وعليه سوف يتم التعرف على التقاضي الإلكتروني (المطلب الأول)، وخصائصه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

يعد التقاضي الإلكتروني مفهوما حديثا، ظهر نتيجة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة التي دخلت كل مجالات الحياة وأصبح انتشارها عالميا وخدماتها متنوعة واستخداماتها كثيرة، وشملت بما فيها مجال القضاء.[1]

تعود التجربة الأولى لإيجاد تسوية الخصومات عبر الفضاء الالكتروني إلى عام 1996، عندما قام معهد قانون القضاء وجمعية التحكيم الأمريكية، والمركز الوطني للأبحاث المعلوماتية، ومركز القانون وقواعد المعلومات بإرادة برنامج القاضي الافتراضي، والإشراف عليه وكان الهدف الرئيسي منه إعطاء حلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالانترنت، عن طريق وسيط يتمثل في قاضي محايد، يكون خبيرا في التحكيم والقوانين التي تحكم أنشطة الانترنت أو قانون القضاء الالكتروني،[2] ويتحقق هذا الهدف بقيام مستخدم الانترنت بإرسال شكواه إلى

[1]– محمود عامر رباب، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مقال منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد 13 العدد 25، جامعة الكوفة، 2019، 393.

[2]– بدغيو أمال، سفيان عرشوش، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06 العدد 03، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2021، ص 485.

تلك الهيئة عن طريق البريد الإلكتروني وبعد ذلك تقوم الهيئة باختيار قاضي محايد ليفصل في النزاع، ويكون قرار القاضي مجردا عن القيمة القانونية إلا إذا قبلت به الأطراف وتكون هذه الخدمة مجانية دون مقابل.

إن دمج التقنيات الحديثة في نظام العدالة أدى أدى إلى ظهور مجال جديد ومبتكر يشار إليه بالعدالة عن بعد، يشمل هذا المصطلح كلا من دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في عملية تسوية المنازعات القضائية.

ومن هنا سنتطرق إلى التعاريف التي وضعت للتقاضي الالكتروني (الفرع الأول) وكذا أهم أهدافها (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تعريف الجهات القضائية و التقاضي الإلكتروني

قبل الخوض في تعريف التقاضي الإلكتروني لابد من التطرق إلى تعريف الجهات القضائية في الجزائر على النحو التالي:

أولا: تعريف الجهات القضائية في الجزائر

الجهات القضائية هي الهيئات والمؤسسات المختصة بتطبيق القوانين والفصل في المنازعات وإقامة العدل في الدولة،[1] وتتكون الجهات القضائية عادة من:[2]

- **المحاكم:** وهي الجهات القضائية التي تنظر في القضايا المختلفة (جنائية، مدنية، إدارية،...) وتصدر الأحكام بشأنها، وتتدرج المحاكم من محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم الاستئناف والمحكمة العليا.

[1]– بو بكر خلف، النظام القضائي الإداري في الجزائر، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات، العدد 21، جامعة الوادي، 2016، 09.

[2]– بو بكر خلف، نفس المرجع، ص 10.

- **النيابات العامة:** وهي الجهة القضائية المكلفة بتحريك الدعوى العمومية وملاحقة مرتكبي الجرائم.
- **مجالس القضاء:** وهي الهيئات المكلفة بإدارة شؤون القضاة.

وعليه وبعدما تم التطرق إلى تعريف الجهات القضائية بصفة عامة بعدها سيتم تعريف التقاضي الإلكتروني وبيان أهدافه على النحو التالي:

ثانيا: تعريف التقاضي الإلكتروني

تطرق الفقه إلى إعطاء تعريف لمصطلح التقاضي الإلكتروني ولعل أهم هذه التعاريف تكمن في:

عرفه د. "**أحمد فاضل منديل**" على أنه: "سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الأنترنت وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين".[1]

وعرف أيضا بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين علما بما تم بشأن المستندات".[2]

وتم تعريفه أيضا على أنه: نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بوساطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت

[1]– أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 04.

[2]– نسيمة ترجمان، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية، المجلد 05 العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019، ص 123.

وعبر البريد الالكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوي وتسهيل إجراتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيا".[1]

التقاضي الإلكتروني: هو سلطة لفئة معينة مختصة من القضاء، لنظر الدعوى والقيام بإجراءتها بطرق إلكترونية جديدة تعتمد على شبكة الانترنت، بهدف تحقيق السرعة والسهولة والإنجاز، فهو عملية تقنية إلكترونية يتم فيها إرسال واستقبال المستندات والوثائق بشكل إلكتروني".[2]

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج تعريف التقاضي الإلكتروني على أنه استعمال تقنيات ووسائل اتصال تكنولوجية حديثة على مستوى المحاكم للوصول إلى تسوية وحل نزاع معين.

كما أن مصطلح التقاضي الإلكتروني يشتمل على عدة مصطلحات منها المحكمة الإلكترونية والقاضي الرقمي وكذا النيابة الالكترونية سنوردها بنوع من الإيجاز كما يلي:

القاضي الرقمي: هو شخص متخصص في النظر في الجرائم التي ترتكب عبر الانترنت، وملم بالقواعد الواردة في الأنظمة وقوانين مكافحة الجرائم المعلوماتية، والقوانين التي تحكم استخدام الانترنت، سواء كان النزاع مدنيا أو جنائيا أو تجاريا".[3]

النيابة الإلكترونية: يهدف برنامج النيابة الإلكترونية إلى تسيير على رجال النيابة العامة في أداء وظيفتهم ومتابعة تنفيذ أحكام القضاء لضمان حسن سير العدالة وضمانا لحقوق المواطنين.[1]

---

[1]– نصيرة لوني، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مقال منشور في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة البويرة، الجزائر، 2021، ص 4.

[2]– خليل محمد، برابح زيان، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مقال منشور في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07 العدد 01، جامعة لمدية، الجزائر، 2022، ص 3.

[3]– خليل محمد، برابح زيان، نفس المرجع، ص 4.

المحكمة الإلكترونية: يمكن تعريف المحكمة الإلكترونية على أنها حيز تقني ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط "الانترنت" إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية، وحفظ تداول ملفات الدعوى".[2]

الفرع الثاني: أهداف التقاضي الإلكتروني

- تعتبر الحكومة الإلكترونية فكرة سابقة على ظهور التقاضي الإلكتروني، بل إنها نتيجة فرض نفسها على قطاع العدالة، وهذا أمام ما يشهده العالم اليوم من تسارع نحو تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف المجالات.
- إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا، عبر الإنترنت.[3]
- توفير خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعه إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها.

[1]– نجاة زعروعة، ليلي بن قلة، النيابة العامة الالكترونية في التشريع الجزائري، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021، ص296.

[2]–محفوظ عبد القادر، التقاضي الالكتروني في التشريعات المقارنة، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12 العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، الجزائر، 2021، ص 971.

[3]– بدغيو أمال، سفيان عرشوش، مرجع سابق، ص 488.

- توفير خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها.[1]

- توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية، لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الانترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.[2]

- تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الإطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية.

- تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية، التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية، مع إقرار التحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين من الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.

المطالب الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني

يتميز التقاضي الإلكتروني بعدد من الخصائص التي يختلف بها عن التقاضي بالطرق التقليدية، والذي يعتمد بشكل أساسي على شبكات لاتصال والمعلومات ويمكن أن نحدد أهم الخصائص الرئيسية وهي على النحو التالي:

[1]– نصيرة لوني، مرجع سابق، ص 6.

[2]– بدغيو أمال، سفيان عرشوش، نفس المرجع، ص 489.

الفرع الأول: الرفع في جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين

حقق التقاضي الإلكتروني رفعا ملحوظا من الكفاءة الإنتاجية للقاضي، حيث يكون بإمكان القاضي النظر في أضعاف القضايا التي ينظرها حاليا، بالنظر إلى عدم حاجة القاضي للحضور اليومي للمقر، كما أنه بإمكانه النظر في القضية ومناقشة الخصوم من أي مكان في العالم، إضافة إلى تقليل هدر وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور لمقر التقاضي، إذ بالإمكان في القضاء الإلكتروني من تقديم بعض القضايا على بعض من خلال الاتصال بأطراف الدعوى، وكذا إمكانية متابعة أعمال التفتيش القضائي بكل يسر وسهولة.[1]

الفرع الثاني: تخفيض التكاليف

إن الخدمات بالطريق الإلكتروني تقل تكلفته كثيرا عن أدائها بالطريق التقليدي أو اليدوي، إذ يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة واختصار الإجراءات ومراحل العمل، فضلا عن تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات.[2]

الفرع الثالث: سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي

تساهم عملية التقاضي عبر شبكة الانترنت بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين على وجه السرعة، إذ تتم عملية إرسال واستلام المستندات والمذكرات دون الحاجة

[1]– وردة مهني، مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مقال منشور في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01 العدد 03، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2021، ص 293.

[2]– وردة مهني، المرجع نفسه، ص 294.

لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة وفي ذلك توفير للوقت والجهد والمال، وتقليل من الازدحام واكتظاظ المحاكم والجلسات.[1]

[1]– يوسف مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2022، ص 547.

خلاصة الفصل الأول:

إن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يعيشها العالم أدت إلى وجود طرق جديدة للتعامل والاتصال بحيث كان لها دور كبير على مختلف المجالات في الجزائر، من بينها مجال القضاء والذي عرف تغييرا من خلال عصرنة النظام القضائي الجزائري وتبني ما يسمى بالتقاضي الإلكتروني.

الفصل الثاني

رقمنة جهاز القضاء

(المحادثة عن بعد نموذجا)

يعتبر القضاء في الجزائر الأساس القانوني الذي تقوم عليه العدالة، حيث أصبح الحديث عن مزايا ومساوئ العدالة من خلال الاختلالات القضائية، بعد المسافة والتعقيد في الإجراءات، ولهذا خضع قطاع العدالة الجزائرية إلى الإصلاح منذ سنة 1999 في جميع هياكله ومؤسساته لمسايرة التحول والتطور الذي شهده العالم، وعليه أصبح موضوع جودة الخدمة القضائية وكذا تحديثه من الاهتمامات الجوهرية لدى الحكومة الجزائرية، حيث تمكن قطاع العدالة من تحقيق قفزة نوعية باعتماد تكنولوجيات الإعلام والإتصال لاسيما بعد صدور القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، الذي أتاح إستخدام تقنيات إلكترونية في المجال القضائي مكنت المواطن من الإستفادة من عدة خدمات قضائية عن بعد، ومن ثم عرفت الجزائر ما يسمى برقمنة قطاع العدالة الذي يعتبر أحد نتائج عصرنة العدالة، ولا جدال في أن المجتمع الدولي قد مر بجائحة كورونا وعليه أقل المشرع الجزائري الأمر 20-04 المتعلق بتعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020. لذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تقنية المحادثة المرئية عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة

المبحث الثاني: المحاكمة عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة

المبحث الأول: تقنية المحادثة المرئية عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة

إن فكرة المحاكمة الإلكترونية لا تقتصر على مجرد استحداث موقع إلكتروني لتقديم الدعوى ومتابعة سير الإجراءات عبر موقع البوابة الإلكترونية للمحكمة، بل أن مفهومها يتعدى إلى موقع تفاعلي، بحيث يتم تبادل المذكرات بين الخصوم وكذا النظر في الدعاوي عبر وسائل تقنية في أي وقت ومكان، وذلك باستخدام الدوائر التلفزيونية –المحادثة المرئية– التي تتيح التواصل بين القاضي وأطراف الدعوى، وإن استخدام تقنية المحادثة عن بعد باعتبارها أحد متطلبات عصرنة قطاع العدالة ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى الآليات القانونية التي نص عليها القانون 03/15 (المطلب الأول)، وكذا الإجراءات التي نص عليها الأمر 04/20 (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الآليات التي نص عليها القانون 03/15

بالنسبة للجزائر تم النص على استخدام المحاكمة المرئية عن بعد سنة 2015 بموجب القانون 03/15 المتعلق بعصرنة القانون، والذي نص على إنشاء منظومة تتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات بوزارة العدل، والمؤسسات التابعة لها من بينها المؤسسات القضائية، وكذا الاستجواب أو المواجهة باستعمال المحادثة عن بعد.[1]

الفرع الأول: استعمال المحادثة المرئية عن بعد خلال مرحلة التحقيق القضائي

قبل التطرق إلى استعمال المحادثة المرئية عن بعد خلال مرحلة التحقيق لابد من التطرق أولا إلى بعض الأمثلة عن المواقع التي استخدمتها العدالة لتطوير نظامها والدخول في حيز الرقمنة على النحو التالي:

- تزويد مرفق القضاء منذ 2003 بممول ذو نوعية رفيعة عن طريق استحداث موقع الكتروني

[1]– القانون رقم 15–03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 1 فيفري سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فيفري 2015م.

www.mjustice.dz، بالإضافة إلى استحداث مركز للنداء بعنوان قطاع العدالة للتكفل بانشغلات المواطن واستفساراته في المجال القضائي والقانوني من خلال الرقم الأخضر 10-78 بتوفير فضائيين للمواطن وهما: "فضاء انشغلاتك وفضاء اقتراحاتك".[1]

- إطلاق وزارة العدل الجزائرية 2020 لأرضية E-NYABA في إطار مواصلة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وأفراد الجالية الجزائرية بالخارج بتقديم الشكاوي أو العرائض عن بعد.
- تفعيل نظام النيابة العامة رغبة في تقريب الإدارة من المواطن وضمان استمرارية الخدمة العامة في كل الظروف أطلقت هذه الخدمة أثناء أزمة كوفيد 19 وما صحابها من قرارات منع التنقل والحجز التي تمكن كل شخص طبيعي أو معنوي تقديم شكوى أو عارضة أمام النيابة العامة إلكترونيا دون الحضور الجسدي، باتباع الخطوات التالية: تسجيل شكوى عريضة والثانية تتبع مآل شكوى شكل أو عريضة، على أن تتم تعبئة المعلومات التالية الموضحة في الشكل رقم (01) في عملية تسجيل شكوى لأول مرة يحصل بعدها الشاكي على اسم المستخدم وكلمة السر لاستخدامها في العملية التالية وهي تتبع مسار شكواه.[2]

[1]- مزهود الهاشمي، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد 19، مقال منشور في مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 05، جامعة قسنطينة 01، 2021، ص15.

[2]- مزهود الهاشمي، نفس المرجع، ص 15.

المصدر: موقع النيابة العامة الإلكترونية https://e-neyaba.mjustice.dz

نصت المادة 15 من قانون عصرنة العدالة على أنه: " **يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص".**

يمكن جهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء.

ويمكن جهة الحكم التي تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وفق المعني والنيابة العامة على ذلك".[1]

إن القانون رقم 15-03 السالف الذكر المتعلق بعصرنة العدالة قد أقر شروط وضمانات لإجراء التحقيق عن بعد وتضمن في نفس الوقت جملة من الاشكالات الإجرائية في استخدام المحادثة المرئية عن بعد، ارتبطت بمبادئ سير اجراءات المحاكمة العادلة شملت كل من مسألة الاختصاص والحضورية والشفوية والوجاهية والتدوين، كون هذه التقنية تأسست في الواقع على افتراض مجازي مفاده اعتبار التحقيق قد تم في نطاق جغرافي واحد تمثل في مكتب غرفة التحقيق، ولأجل تكريس هذا الإجراء على أرض الواقع وتحقيق الهدف والغاية

[1]- أنظر المادة 15 من القانون 03/15، مصدر سابق.

والمنشودة منه، أوجب قيام جملة من الشروط الأساسية لأجل إستخدام هذه التقنية، ومراعاة لإحترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية ووجوب أن تتضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته. وباستقراء هذه الشروط والتمعن في مدلولها سيلاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتبر اللجوء إلى استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الاجراءات القضائية إجراء جوازيا.[1]

إذ تشير المادة 15 سالفة الذكر إلى استخدام تقنية المحادثة في فقراتها الثلاث كما هو مبين أعلاه فحددت نطاق استخدام هذه التقنية جوازية الاستعانة أو اللجوء إلى هذه التقنية في مرحلة التحقيق، في حالة ما إذا كان الاستماع أو الاستجواب أو المواجهة لأشخاص غير محبوسين سواء كانوا شهود أو خبراء أو أطراف واقتضت الضرورة ذلك، له إمكانية استعمال الآلية من مقر المحكمة الأقرب إلى الشخص، وذلك لضمان شروط السرية من جهة بحيث تجري من الشبكة القطاعية الخاصة، بقطاع العدالة، ولتسهيل مأمورية المعني بالمواجهة أو الاستجواب، إضافة إلى إثبات هوية الشخص والحادثة بصفة عامة بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين ضبط لتدوين المحاضر الثبوتية.[2]

وقد عرفت الجزائر ولأول مرة تنظيم محاكمة وطنية عن بعد وذلك في 7 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة، كما تم محاكمة شخص متواجد بفرنسا بمجلس قضاء المسيلة عن بعد في 11 جويلية 2016، أين تم سماع الشاهد بمجلس قضاء "نانتير" بفرنسا.[3]

كما أمر وزير العدل حافظ الأختام "**بلقاسم زغماتي**" بتفعيل إجراءات المحاكمة عن بعد، في إطار الإجراءات الوقائية والاحتياطية لمواجهة فايروس كورونا.[1]

---

[1]– عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10 العدد 03، جامعة الجزائر 01، 2018، ص ص 64-65.

[2]– شرفي منير، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات الجزائية على ضوء القانون، رقم 15-03، مقال منشور في مجلة المحلل القانوني، المجلد 01 العدد 02، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2019، ص 125.

[3]– أمينة بوشراي، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، مقال منشور في المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 06 العدد 11، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي 2018، ص 225.

تحقق المحاكمة عن بعد محاكمة عادلة للجميع، كما أنها تجسد مبدأ أساسي في القانون وهي تفويت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة حيث أنه في ظل الظروف الاستثنائية فإن حق المتهم في شروط المحاكمة العادلة هو حق خاص فإنه يوجد بالمقابل وفي ظل هذه الظروف حقوق الأطراف كحق عام والمتمثلة في أعضاء الهيئة القضائية وهيئة الدفاع ومساعدي القضاء وموظفي السجون، ورجال الأمن مع العلم أن الأمر يبقي دائما جوازيا بالنسبة للمتهم حسب قانون 03/15.[2]

الفرع الثاني:استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة

لقد عدد المشرع من خلال نص المادة (14) من القسم الأول بعنوان (شروط الاستعمال) من الفصل الرابع بعنوان (استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية) من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة الشروط الموضوعية لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد خلال المحاكمة وهذه الشروط تتمثل في شرط السير الحسن للعدالة وشرط احترام مبدأ الآجال المعقولة.[3]

لقد أخذ المشرع في الاعتبار أن بعد المسافة بين مكان تواجد المتهم أو الشخص المعني بالسماع سواء كان متواجد بالمؤسسة العقابية أو بمقر إقامته وبين المحكمة يثقل كاهل كل من مرفق العدالة والشخص المعني، ومن شأنه أن يؤدي إلى تأجيل الفصل في القضايا وانعقاد المحاكمة، علاوة على أن إجراءات تحويل المحبوس إلى دائرة اختصاص المحكمة المعنية بالمحاكمة تستغرق وقتا وتتطلب تسخير وسائل مادية وبشرية لمرافقة المحبوس.

---

[1]– عبد الكريم لعجاج، عباس شافعة، المحاكمة المرئية عن بعد ومقتضيات علنية المحاكمة وعدالتها، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، 2021، ص 128.

[2]– نوال قحموص، أمال بن بريح، فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة (جائحة كورونا نموذجا)، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، المجلد 33 العدد 02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص 105.

[3]– أحمد بن عزوز، نظام المحاكمة الإلكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15–03، مقال منشور في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 18 العدد الخاص، جامعة وهران 02، 2021، ص 70.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع لم يحدد مسافة بعينها كأساس لاستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد في حال تجاوزها، إنما ترك السلطة التقديرية للقاضي على ضوء الإمكانيات القضائية المتاحة.[1]

إن اللجوء إلى استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد مقيد بشرط أن يكون ذلك لضرورة السير الحسن للعدالة وضمان محاكمة عادلة، وذلك تفاديا لأيما عوائق قد تعرقل انعقاد المحاكمات وسير الإجراءات، بما يؤدي إلى المساس بالحقوق وحريات أطراف الدعوى الجزائية لاسيما المحبوسين منهم.

إن تقنية الاتصال المرئي المسموع عن بعد ولكونها آلية فوق عادية تم تقنينها من أجل تبسيط وتسريع إجراءات التقاضي، فإن اللجوء إليها مقيد بشرط احترام مبدأ المواعيد والآجال المعقولة ضمانا لحريات الأفراد وحقوقهم وتكريس قرينة البراءة.[2]

المطلب الثاني: الإجراءات التي نص عليها الأمر 04/20

نتيجة للظروف الصحية الاستثنائية التي شهدها العالم العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة جراء انتشا وباء كورونا الذي نتج عنه التأثير الغير عادي على السير الحسن لمرفق العدالة مما أدى إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة للوقاية من منع انتقال العدوى وانتشاره بين المواطنين في الأماكن العمومية ولا سيما في مؤسسات العمل القضائي لعل أهمها تفعيل المحادثة المرئية في كافة المراحل الإجرائية الجزائية على النحو التالي:

الفرع الأول: إجراءات المحاكمة الإلكترونية في مرحلة التحقيق التي نص عليها الأمر 04/20

إذا كان الشخص غير الموقوف المراد سماعه أو استجوابه أو تبليغه أو إجراء المواجهة معه، مقيما بدائرة اختصاص محكمة أخرى، توجه جهة التحقيق المختصة طلبا لوكيل

[1]– بوهنتالة ياسين، تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية، مقال منشور في مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04 العدد 03، جامعة بريكة، الجزائر، 2021، ص 689.

[2]– أحمد بن عزوز، نفس المرجع، ص 71.

الجمهورية للمحكمة الأقرب لمحل إقامته قصد استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بالإجراء وفي هذه الحالة، يجب على جهة التحقيق تطبيق الأحكام المقررة في المادة 105 من القانون 04/20.[1]

أما إذا تعذر استخراج أو تحويل المتهم أو الشخص المحبوس لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة 441 مكرر يمكن جهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية، سماعه بها عن طريق استعمال المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية، يحرر أمين ضبط المؤسسة العقابية محضرا عن سير عملية استعمال هذه التقنية،[2] ويوقعه ثم يرسله بمعرفة مدير المؤسسة العقابية إلى الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات يحق للدفاع الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام جهة التحقيق المختصة.

مع مراعاة أحكام المادة 108، يوقع الشخص الذي تم سماعه عن بعد نسخة المحضر المرسل إليه بأية وسيلة من وسائل الإتصال، بعد توقيعه مباشرة من القاضي وأمين الضبط لدى الجهة القضائية المختصة، وإن امتنع عن التوقيع أو تعذر عليه، نوه عن ذلك على نسخة المحضر.

إذا أمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد رهن الحبس المؤقت، يقوم عن طريق نفس التقنية، بتبليغه هذا الأمر شفاهة ويحيطه علما بحقوقه المنصوص عليها في المادة 123 مكرر من القانون 04/20 وينوه عن ذلك في محضر السماع.[3]

---

[1]– أنظر المادة 105 من الأمر رقم 20–04 المؤرخ في 30 أوت 2020، يعدل ويتمم الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية، العدد 51، المؤرخة في 31 أوت 2020.

[2]– شناتلية وفاء، أثر تقنية المحاكمة المرئية عن بعد على مبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في ضوء الأمر رقم 04/20، مقال منشور في مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 07، جامعة قالمة، 2022، ص 123.

[3]– أنظر المادة 123 مكرر من الأمر رقم 20–04، مصدر سابق.

الفرع الثاني: إجراءات المحاكمة الإلكترونية في مرحلة المحاكمة التي نص عليها القانون 04/20

يمكن من جهات الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص.

إذا رأت جهة الحكم اللجوء إلى استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها، فإنها تستطلع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم علما بذلك، وذلك وفقا للمادة 441 مكرر 8،[1] فإذا اعترضت النيابة العامة أو قدم أحد الخصوم أو دفاعه أو المتهم الموقوف أو دفاعه دفوعا لتبرير رفضه الامتثال لهذا الإجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض أو هذه الدفوع فإنها تصدر قرارا غير قابل لأي طعن، باستمرار المحاكمة وفق هذا الإجراء.[2]

يحرر أمين ضبط المؤسسة العقابية عن سير عملية استعمال هذه التقنية، ويوقعه ثم يرسله بمعرفة رئيس المؤسسة بمعرفة رئيس المؤسسة إلى الجهة القضائية المختصة، لإلحاق بملف الإجراءات، يحق لدفاع الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام جهة الحكم المختصة.

إذا طلب أحد الأطراف أو دفاعه من الجهة القضائية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، تبت هذه الجهة في الطلب بالقبول أو الرفض بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو دفاعهم والنيابة العامة، غير أنه يجوز لها مراجعة قرارها إذا ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم الطلب.

فإن المتهم الذي تقرر إجراء محاكمته باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد يعتبر حاضرا في جلسة إلكترونيا، فإذا رفض الإجابة أو قرر التخلف عن الحضور تطبق عليه

[1]– أنظر المادة 441 مكرر 8 من الأمر رقم 20–04، مصدر سابق.

[2]– عمارة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 75.

أحكام الفقرة الثانية من المادة 347 من قانون الإجراءات الجزائية ويمكن للمحكمة النطق بالحكم باستخدام المحادثة المرئية عن بعد ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا.[1]

يمكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بالحكم، ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا.[2]

ومن الملاحظ أن استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق القضائي والمحاكمة يعد خروجا عن القاعدة العامة في جلسات التحقيق والمحاكمة والتي تتم في حيز جغرافي واحد.

المبحث الثاني: المحاكمة عن بعد كنموذج لرقمنة العدالة

على الرغم من الصورة المشرقة الواعدة التي ترسم في أذهان الكثيرين تجاه التقاضي عن بعد، لما يحققه من مبدأ العدالة الناجزة، إلا أن الواقع له مقتضيات ويفرض تحدياته، فهناك بعض التأثيرات التي سنتاولها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تأثير تقنية المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات سير الجلسات

إن استعمال تقنية المحادثة عن بعد في مرحلة المحاكمة أثار جدلا كبيرا في الساحة القانونية باعتبار أن هذا الإجراء يعد اعتداء على بعض الحقوق المكفولة بموجب الدستور ألا وهي الحق في محاكمة عادلة خاصة منها مبدأ العلانية ومبدأ الوجاهية ومبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي وسيأتي بيانها فيما يلي:

الفرع الأول: تأثير تقنية مبدأ المحادثة المرئية على مبدأ العلانية

يقصد بمبدأ العلانية: السماح بمتابعة سير إجراءات جلسات المحاكمة لكل من يرغب في الحضور من الجمهور بدخول قاعة المحكمة ولا شيء يمنعهم سوى حفظ النظام أثناء الجلسة، فالغاية من مبدأ العلانية هو إدخال الطمأنينة لنفس الفرد في سلامة الإجراءات، فلا

[1]– أنظر المادة 441 مكرر 4 من القانون 20–04، مصدر سابق.

[2]– تومي يحي، المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07 العدد 02، جامعة المدية، 2021، ص

يخشى من انحراف أو تأثير مجريات الدعوى، فيطمئن إلى تحقيق العدالة والمساواة، فالعلانية تمنح الجمهور في عدالة أحكام القضاء.[1]

أما المحاكمة المرئية عن بعد مع أنها لا تختلف في جوهرها عن المحاكمة بمفهومها التقليدي فهي تعرف بأنها عرض للمحاكمات على موقع خاص من خلال كاميرا مخصصة في القاعة يتم من خلالها تصوير أحداث وإجراءات المحاكمة ونقلها بشكل مباشر لموقع مخصص، ليستطيع أي شخص الإطلاع عليها مباشرة من أي مكان مرتبط بالدائرة المعلوماتية بقاعات المحاكمة.[2]

فقد تتعارض مع مبدأ العلانية عندما يتعلق الأمر باستخدام هذه التقنية حتي بحضور الجمهور، فغياب المتهم وافتقاره لعنصر الطمأنينة بوجود رقابة شعبية على القضاء يشكل سببا من أسباب التعارض مع مبدأ العلانية، وكذلك حضور أطراف الدعوى والجمهور لمشاهدة الوقائع مشاهدة متكاملة ومتابعة مثالية، كذلك إمكانية تعرض هذه التقنية لخلل تقني في أي وقت يجعلها غير موثوقة، فقد يتوقف بموجبه عرض المحاكمة التي لا تزال فعليا مستمرة مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العلانية ويطعن في صحة الإجراءات التي تمت خلال فترة انقطاع العرض باعتبارها أخلت بمبدأ أساسي من مبادئ التقاضي ألا وهو العلانية التي قد تعيب الحكم فتبطله.[3]

والمشرع الجزائري قد نص على المبدأ في المادة 285 من قانون الإجراءات الجزائية، فعلنية المرافعات واجبة مالم تكن في علنيتها خطر على النظام العام والآداب العامة، إلا أنه بموجب القانون 15-03 أو الأمر 20-04 لم ينص المشرع صراحة على مبدأ العلنية في

---

[1]- بلحسن نورة، جيلالي الحسين، المحادثة المرئية عن بعد بين جائحة كورونا ومبدأ علنية المحاكمات الجزائية، مقال منشور في مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10 العدد 01، جامعة غليزان، 2022، ص 1138.

[2]- عيساوي شهيرة، المحادثة المرئية عن بعد بين متطلبات الإعمال ومقتضيات المحاكمة العادلة، "دراسة مقارنة"، مقال منشو في مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 09 العدد 02، جامعة غليزان، 2024، ص 124.

[3]- عبد الكريم لعجاج، عباس شافعة، المحاكمة المرئية عن بعد ومقتضيات علنية المحاكمة وعدالتها، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد 05، جامعة باتنة، 2021، ص 129.

المحاكمة المرئية عن بعد، إلا أن الظروف التي صدر فيها الأمر رقم 20-04 تعلقت بحالة تفشي وباء كورونا وبالتالي يمكن اعتبارها من النظام العام حيث أن أساسها تفادي تجمعات الأفراد بهدف تفادي انتشار الوباء.[1]

الفرع الثاني: تأثير تطبيق المحادثة المرئية على تدوين مجريات وإجراءات الجلسة

يتطلب القانون ضرورة تدوين إجراءات المحاكمة كلها، دون إغفال أي جزء منها، وعليه يقصد بالتدوين إثبات ما جرى في جلسات المحاكمة من مرافعات، وشهادة شهود وأقوال الخصوم، وما تلي من أوراق وأحكام في محضر يحرره كاتب الجلسة.[2]

والتدوين في المحاكمة عن بعد في التشريع الجزائري تم النص عليه في المادة 441 مكرر فقرة 3،[3] وكذلك المادة 441 مكرر 1 فقرة 2،[4] والملاحظ هنا أن التدوين يتم على دعامة إلكترونية وكذلك يتم ورقيا من خلال تحرير محضر بذلك وهذا ما يضمن حفظه من الضياع، ويحرر أمين ضبط المؤسسة العقابية محضر إذا كان المتهم محبوسا يدون فيه سير عملية استعمال هذه التقنية ويوقعه ثم يرسله بمعرفة رئيس المؤسسة العقابية إلى الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات.

وعليه يمكن القول أن استعمال المحاكمة المرئية عن بعد لا يوجد أي إخلال في تدوين وقائع ومجريات الجلسة.

الفرع الثالث: تأثير تطبيق تقنية المحادثة المرئية عن بعد على مبدأ الشفوية

يقصد بمبدأ الشفوية، طرح عناصر الدعوى وجعلها تحت سمع وبصر الخصوم بالجلسة لفحصها، وإتاحة مناقشاتها شفويا أمام المحكمة طبقا لما يراه محققا لدفاعهم، فمبدأ الشفوية

---

[1]- يوسفي عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مقال منشور في مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد 01، جامعة غليزان، 2021، ص 228.

[2]- بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مقال منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06 العدد 02، جامعة تلمسان، 2021، ص 23.

[3]- أنظر المادة 441 مكرر فقرة 3 من القانون 20-04، مصدر سابق.

[4]- أنظر المادة 441 مكرر 1 فقرة فقرة 2 من القانون 20-04، مصدر سابق.

يرتبط ارتباطا وثيقا ومبدأ مواجهة الخصوم الذي سنتناوله في فرع لاحق، حيث أنه لا يتحقق هذا المبدأ إلا في ظل الشفوية.[1]

ففي استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد تعتبر الشفوية دون جسد ففي هذه الحالة "الشاشة تعمل كشاشة" فيصبح التفاعل من طرف المتهم منعدما، فلا يستطيع التصرف كما لو في الحضور الفعلي أو الجسدي ففي هذه الحالة يجب عليه تكييف تصرفاته كرفع معدل الصوت مع القيود التي تفرضها عليه هذه التقنية، كما أن التغيرات التي تحدث على المتهم كالعرق الطفيف، ارتعاش اليدين، أو الفم تكون أقل وضوحا على الشاشة.[2]

ويمكن القول أن هذا المبدأ لايتماشي تماما مع المحادثة المرئية.

المطلب الثاني: تأثير تطبيق المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات حق الدفاع

تعتبر حقوق الدفاع من الحقوق الطبيعية اللصيقة بالشخصية الانسانية وهي من أهم ركائز المحاكمة العادلة فقد كفلتها كل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وهي بالجمع لأنها محصلة لحقوق كثيرة تتضمن حقوق فرعية مكرسة كالحق في الإستعانة بمحامي ومبدأ تكافؤ الفرص، لذلك اعتبرت مربط الفرس فيما يعرفه قانون المحاكمة عن بعد من مناقشات في الأوساط الحقوقية.

الفرع الأول: تأثير تطبيق تقنية المحادثة المرئية عن بعد على حق المتهم في الاستعانة بمحام

مما لاشك فيه أن حرمان المتهم من الحضور المادي بجلسة علنية يعني حرمانه من مضامين المساندة الفعلية للمحامي لاضطرار هذا الأخير إلى الاختيار بين الحضور إلى جانبه بالسجن أو الحضور بالجلسة، وفي كلتا الحالتين ستكون استفادة المعني بالأمر من مساندة المحامي مختزلة، وحتي لو تدارك ذلك بتنصيب محامين اثنين أو أكثر سيكون مكلفا

[1]– ليندة مبروك، ضمانات المحاكمة العادلة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 01، جامعة سكيكدة، 2022، ص 1651.

[2]– عيساوي شهيرة، مرجع سابق، ص 126.

وماسا بحق الولوج إلى العدالة بدون ضرر. ويوجب قانون على المحكمة التي تعتزم إجراء تلك المحاكمة عن بعد أن تصدر قرارا معللا في ذلك المادة 441 مكرر من الأمر 20-04 ولم يشير المشرع الجزائري إلى ضرورة إعلام المتهم به في محبسه في أجل معين من تاريخ انعقادها.[1]

الفرع الثاني: تأثير تقنية مبدأ المحادثة المرئية على مبدأ وجاهية المحاكمة الجزائية

يمثل هذا المبدأ وسيلة إجرائية لضمان حق الدفاع، فالخصومة القضائية تسعى إلى معرفة الحقيقة وهو ما يتوقف على المواجهة بين الخصوم، والهدف من هذا المبدأ هو إضفاء الشفافية في التقاضي، وكذلك ضمان تطبيق حق الدفاع للخصوم عبر الإحاطة بكل الإجراءات وتمكينهم من الرد عليها.[2]

تضمن تقنية المحادثة المرئية عن بعد في ظل الأمر 20-04 خاصة في المادة الجزائية حسن سير العدالة إذا تمت وفق شروط وإجراءات معينة كما هو مبين في المبحث الأول، ومن خلال تتحقق أهم شروط المحاكمة العادلة وهو التحقيق الشفوي الذي يتم في الجلسة من خلال الإستماع للمتهمين والشهود حضوريا، وهو ما لا يتوفر في المحاكمة المرئية عن بعد في الجزائر، حيث أن الواقع العملي لاستخدام هذه التقنية يؤكد مساس كبير بهذا المبدأ.[3]

الفرع الثالث: تأثير تقنية مبدأ المحادثة المرئية على مبدأ تكافؤ الفرص

تشكل المحاكمة عن بعد انتهاكا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي يعد مستلزما هاما من مستلزمات حقوق الدفاع، إذ يكون أحد الأطراف وهو النيابة العامة حاضرا ماديا وله تقديم كل دفوعه ومرافعاته على المجتمع دون وجود عوائق تقنية، وبشكل مباشر ودون حواجز بينه

---

[1]- كوسر عثامنية، المحاكمة الجزائية عن بعد ورهان ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الأمر 20-04، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09 العدد 02، جامعة خنشلة، 2022، ص 1046.

[2]- قرناش جمال، نظام المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية، مقال منشور في مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 08 العدد 02، جامعة الشلف، 2023، ص 328.

[3]- رزازقة عمر، مشري راضية، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين الإبقاء والإلغاء، مقال منشور في المجلة الجزائرية للحقوق والحريات، جامعة قالمة، 2022، ص 19.

وبين باقي الأطراف والمتدخلين وهيئة المحكمة، حيث يتتبع مجريات المحاكمة بشكل سليم ودقيق، ويتدخل متى شاء ويطلع بسهولة على كل ما يدلي به، شأنه في ذلك شأن الطرف المدني إن وجد، نجد بالمقابل المتهم في الجهة الأخرى من السجن محروما من كل ماهو متوفر لخصمه من إمكانيات وهو مايؤثر بشكل سلبي على ممارسته لحقوق دفاعه.[1]

ومن أوجه المساس بالمبدأ أيضا، أن الجهود المتخذة لإعمال تجربة المحاكمات عن بعد لم تستحضر وضعية بعض الفئات وحقهم إلى العدالة وفي الإنتصاف ومن بينهم الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية بصرية.

الفرع الرابع: تأثير تقنية مبدأ المحادثة المرئية على الإقتناع الشخصي للقاضي

تقوم المحاكمة العادلة على مبدأ شفهية الإجراءات الجزائية والذي لا يتحقق بالإتصال المرئي المسموع بناءا على واقع المحاكم الجزائرية، كما لا تتم المرافعة والتي يتم بناءا عليها تكوين اقتناع قضاة الحكم عملا بمبدأ "لاعفوية بغير محاكمة" ولا "عقوبة بغير خصومة" إلا أنها وطبقا لتقنية المحاكمة المرئية عن بعد يبني القضاة إقتناعهم إستنادا لمحاضر الضبطية في حين يتم الإستئناس بها فقط في الحالة العادية–المحاكمة الحضورية–، مما يؤدي إلى إصدار حكم خاطئ.[2]

وعليه يمكن القول بأن القضاة عند سماعهم واستجوابهم للمتهم أو المتهمين عبر الإتصال المرئي المسموع بواسطة تقنية لاتحقق العلنية.

[1]– كوسر عثامنية، مرجع سابق، ص 1052.

[2]– عيساوي شهيرة، مرجع سابق، ص 130.

خلاصة الفصل الثاني:

من بين أهم مظاهر عصرنة جهاز القضاء ما يعرف بالمحاكمة المرئية باستخدام وسائل اتصال تقنية، ولعل هذا التوجه له ما يبرزه من أسباب ودوافع ظرفية أم دائمة، إلا أنه وبالرغم من المزايا التي توفرها المحاكمة المرئية إلا أن الواقع العملي كشف عن عيوبها خاصة ما تعلق بضمانات المحاكمة العادلة.

خـــاتـــمـــة

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نستنتج أن جهاز القضاء عرف في مجال توظيف تكنولوجيا الإعلام والإتصال والتحول نحو عالم الرقمية ترقية معتبرة وذلك من خلال اتباع سياسة العصرنة والرقمنة وتعزيزها في سبيل الإصلاح الشامل، حيث كرس، استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد التي اعتبرت بديلا للحضور الفعلي في جلسات المحاكمة ومرحلة التحقيق من جهة ومن جهة أخرى قلص عناء قطاع العدالة عناء تنقل المحكومين من المؤسسة العقابية إلى المحكمة، فالبرغم من المزيا التي يحملها هذا الإجراء إلا أنه لا يمكن تطبيقه على الإطلاق وإنما يجب ضبطه بنصوص تشريعية تضمن حقوق المتقاضين.

وبناءا على ما سبق نوجز بعض النتائج التي خلصنا إليها في هذا الموضوع كما يلي :

النتائج:

أولا: ساهمت رقمنة مرفق العدالة في نجاح تحدي الدولة الجزائرية وذلك ببروز مظاهر العصرنة التي جسدت على أرض الواقع.

ثانيا: صدور الأمر 20-04 الذي تم من خلاله توسيع استعمال المحادثة المرئية عن بعد خلال جائحة كورونا.

ثالثا: استخدمت تقنية المحادثة المرئية عن بعد نتيجة للتطور التكنولوجي الذي شهده العالم لكن بدراجات متفاوته.

رابعا: تبني المشرع الجزائري تقنية المحادثة المرئية عن بعد من خلال القانون 15-03 ثم كرس استخدامها في قانون الإجراءات الجزائية بموجب الامر 20-04.

خامسا: إن استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مراحل الإجراءات الجزائية من قبل المشرع الجزائري كإحدى آليات عصرنة قطاع العدالة.

المقترحات:

أولا: توفير الإمكانيات والموارد المادية والبشرية لتطبيق المراقبة الإلكترونية.

ثانيا: حث المشرع على إدخال المزيد من التقنيات الإلكترونية التي تمكن السلطات القضائية من متابعة الأشخاص خلال كافة مراحل الدعوى العمومية وعلى كامل التراب الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القوانين

1. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 1 فيفري سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فيفري 2015.

2. الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية، العدد 51، المؤرخة في 31 أوت 2020.

ثانيا: المؤلفات

1. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014.

2. خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندارية، مصر، 2010.

3. صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. بن داوي هشام، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص قانون عام إقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022/2021.

2. عبد العالي حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

3. عقبي أمال، الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص حقوق، إشراف الدكتور فريدة مزياني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الحاج لخضر، 2021/2020.

رابعا: المقالات العلمية

1. أحمد بن عزوز، نظام المحاكمة الإلكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-03، مقال منشور في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 18 العدد الخاص، جامعة وهران 02، 2021.

2. أمينة بوشراي، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، مقال منشور في المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 06 العدد 11، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي 2018.

3. بدغيو أمال، سفيان عرشوش، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06 العدد 03، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2021.

4. بريزة بوزعيب، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مقال منشور في مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولجية والتنمية الادارية، المجلد 5 العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022.

5. بشرى عبد العزيز العبيدي، مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية وأثرها في درجة تطبيقها، مقال منشور في مجلة المنصور، العدد 22، 2014.

6. بشير إبرير، اللغة العربية ومتغيرات الرقمنة، مقال منشور في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد 19 العدد 1، جامعة باجي مختار، عنابة، 2023.

7. بلحسن نورة، جيلالي الحسين، المحادثة المرئية عن بعد بين جائحة كورونا ومبدأ علنية المحاكمات الجزائية، مقال منشور في مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10 العدد 01، جامعة غليزان، 2022.

8. بلكعيبات مراد، الإدارة الجزائرية والرقمنة ودورها في تطوير الاستثمار، مقال منشور في مجلة المفكر، المجلد 18 العدد 1، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2023.

9. بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مقال منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06 العدد 02، جامعة تلمسان، 2021.

10. بوحنية قوى، عبد المجيد رمضان، الإدارة الإلكترونية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5 العدد 1، جامعة مرباح ورقلة، 2016.

11. بوعنينبة وهيبة، سعد قرمش زهرة، سلامة وفاء، متطلبات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها، مقال منشور في مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية، العدد 7، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2021.

12. بوهنتالة ياسين، تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية، مقال منشور في مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04 العدد 03، جامعة بريكة، الجزائر، 2021.

13. تومي يحي، المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07 العدد 02، جامعة المدية، 2021.

14. خليل محمد، برابح زيان، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مقال منشور في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07 العدد 01، جامعة لمدية، الجزائر، 2022.

15. دندن جمال الدين، آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مقال منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلدد 6 العدد خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2023.

16. رزازقة عمر، مشري راضية، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين الإبقاء والإلغاء، مقال منشور في المجلة الجزائرية للحقوق والحريات، جامعة قالمة، 2022.

17. سليم مزهود، مفهوم رقمنة الأرشيف التاريخي وأهمية اكتساب مهاراته، مقال منشور في مجلة ببليوفيليا الدراسات المكتبات والمعلومات، المجلد 2 العدد 8، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ميلة، الجزائر، 2020.

18. شرفي منير، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات الجزائية على ضوء القانون، رقم 15-03، مقال منشور في مجلة المحلل القانوني، المجلد 01 العدد 02، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2019.

19. شلغوم سمير، الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد خاص، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس بالمدية، 2020.

20. شناتلية وفاء، أثر تقنية المحاكمة المرئية عن بعد على مبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في ضوء الأمر رقم 04/20، مقال منشور في مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 07، جامعة قالمة، 2022.

21. الشيكر أيوب، دريوش نور الهدى، مسراتي خولة، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5 العدد 2، جامعة البليدة، الجزائر، 2022.

22. صفية زادي، تأثير الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية، مقال منشور في مجلة تاريخ العلوم، المجلد1 العدد 8، جامعة بجاية، 2017.

23. عبد الكريم لعجاج، عباس شافعة، المحاكمة المرئية عن بعد ومقتضيات علنية المحاكمة وعدالتها، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، 2021.

24. عبد الكريم لعجاج، عباس شافعة، المحاكمة المرئية عن بعد ومقتضيات علنية المحاكمة وعدالتها، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد 05، جامعة باتنة، 2021.

25. عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10 العدد 03، جامعة الجزائر 01، 2018.

26. عمر حويتة، سماح عوايجية، نبيلة بن مسعود، التحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر الواقع والتحديات، مقال منشور في مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 11، جامعة أحمد دراية، أدرار،2023.

27. عيساوي شهيرة، المحادثة المرئية عن بعد بين متطلبات الإعمال ومقتضيات المحاكمة العادلة، "دراسة مقارنة"، مقال منشو في مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 09 العدد 02، جامعة غليزان، 2024.

28. قرناش جمال، نظام المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية، مقال منشور في مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 08 العدد 02، جامعة الشلف، 2023.

29. قروش عيسى، دروس في مقياس الإدارة العمومية الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

30. كوسر عثامنية، المحاكمة الجزائية عن بعد ورهان ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الأمر 20-04، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09 العدد 02، جامعة خنشلة، 2022.

31. ليندة مبروك، ضمانات المحاكمة العادلة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 01، جامعة سكيكدة، 2022.

32. محفوظ عبد القادر، التقاضي الالكتروني في التشريعات المقارنة، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12 العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، الجزائر، 2021.

33. محمود عامر رباب، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مقال منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد 13 العدد 25، جامعة الكوفة، 2019.

34. نجاة زعروعة، ليلي بن قلة، النيابة العامة الالكترونية في التشريع الجزائري، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021.

35. نسيمة ترجمان، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية، المجلد 05 العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019.

36. نصيرة لوني، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مقال منشور في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة البويرة، الجزائر، 2021.

37. نوال قحموص، أمال بن بريح، فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة (جائحة كورونا نموذجا)، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، المجلد 33 العدد 02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.

38. وردة مهني، مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مقال منشور في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01 العدد 03، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2021.

39. وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مقال منشور في مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 7 العدد 2، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021.

40. ياسمينة بغريش، الإدارة الإلكترونية بين الدوافع والأهداف، مقال منشور في مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 13، قسم الاجتماع، جامعة قسنطينة2، 2017.

41. يوسف مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2022.

42. يوسفي عبد الهادي، المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مقال منشور في مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد 01، جامعة غليزان، 2021.

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان.....

إهداء.....

مقدمة.....1-5

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والتقاضي الإلكتروني

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة 8

المطلب الأول: تعريف الرقمنة 8

المطلب الثاني: أشكال وفوائد الرقمنة.....12

المبحث الثاني: التوجه نحو تطبيق الرقمنة.....15

المطلب الأول: دوافع ومتطلبات التحول نحو الرقمنة.....15

المطلب الثاني: مراحل تطبيق الإدارة الالكترونية (الرقمنة) 23

المبحث الثالث: التقاضي الإلكتروني.....27

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني 27

المطالب الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني 32

الفصل الثاني: دور تقنية المحادثة في المرئية عن بعد في رقمنة قطاع العدالة وتأثيرتها على المحاكمة العادلة

المبحث الأول: آليات استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية.....38

المطلب الأول: الآليات التي نص عليها القانون 03/15.....38

المطلب الثاني: الإجراءات التي نص عليها الأمر 04/20.....43

المبحث الثاني: تأثير تطبيق المحادثة المرئية على ضمانات المحاكمة العادلة 46

المطلب الأول: تأثير تقنية المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات سير الجلسات 46

المطلب الثاني: تأثير تطبيق المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات حق الدفاع.....49

خاتمة: 54

قائمة المصادر والمراجع:.....57

ملخص

إن التطور التكنولوجي والثورة الرقمية التي عرفها العالم طالت لتشمل أكثر من قطاع، من بينها قطاع العدالة الجزائري الذي تبني فكرة استعمال وسائل الاتصال المرئي والمسموع جزائيا ضمن القانون 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، فقد توالت التعديلات على قانون الإجراءات الجزائية ابتداء من 2015 بموجب الأمر 20-04 الذي قيد تطبيق هذه التقنية إجرائيا في التحقيق والمحاكمة وتنفيذ الأحكام الجزائية، كما أن استخدام المحادثة المرئية باعتبارها جهاز أحد إصلاحات جهاز العدالة- هدفه تسريع الإجراءات وسرعة الفصل في الدعاوي، كل هذا مع مراعاة ضمانات المتهم.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، المحادثة المرئية، الضمانات

ABSTRACT

Technological development and the world's digital revolution have extended to more than one sector Law 15-03 of 01 February 2015 on the modernization of justice, Amendments to the Code of Criminal Procedure have been made since 2015 under Ordinance No. 20-04, which procedurally restricts the application of this technique in investigating, prosecuting and implementing penal provisions. And the use of visual conversation as one of the justice system's repairs - its aim is to speed up the proceedings and expedite the adjudication of cases, all while taking into account the guarantees of the accused.

Keywords :Digitization, visual conversation, safeguards.